

ثالثاً - قرار أُتخذ بناءً على تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الثالثة عشرة

الوفيرة لدى القارة يشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية مشتركة لتعزيز النهوض الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب .

وإذ تلاحظ مع التقدير الإعراب القوي عن التأييد والالتزام من جانب المجتمع الدولي خلال الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة .

١ - تعتمد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
الوارد في مرفق هذا القرار :

٢ - تؤكد الحاجة إلى تكثيف التعاون الاقتصادي والتفتي مع البلدان الافريقية أثناء فترة برنامج العمل وما بعدها :

٣ - تحث جميع الحكومات على اتخاذ إجراءات فعالة من أجل تنفيذ برنامج العمل تنفيذاً سريعاً وكاملاً :

٤ - ترحب من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها أن تشارك مشاركة تامة في برنامج العمل وأن تدعم تنفيذه :

٥ - تطلب إلى جميع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية . نظراً لمساهمتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا . أن تدعم تنفيذ هذا البرنامج وأن تساهم فيه :

٦ - تقرر أن تجري استعراضاً وتقييماً لتنفيذ برنامج العمل في دورتها الثالثة والأربعين . وفقاً للفقرة ٢٤ (أ) من برنامج العمل :

٧ - ترحب من الأمين العام أن يرصد عملية تنفيذ برنامج العمل وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين والثالثة والأربعين . حسبما هو مبين في الفقرة ٢٤ (ج) من برنامج العمل .

د إ - ٢/١٣ - برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

إن الجمعية العامة .

إذ تشير إلى قرارها ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ والإعلان بشأن الحالة الاقتصادية المرحلة في افريقيا المرفق به . وإلى قرارها ٤٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . الذي قررت الجمعية فيه عقد دورة استثنائية من أجل التركيز بشكل شامل ومتكامل . على ما يواجه البلدان الافريقية من مشاكل وتحديات الإنعاش والتنمية في المدين المتوسط والطويل .

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان الافريقية في سبيل انتعاشها الاقتصادي وتنميتها . كما يتجلى في برنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (٣) . الذي اعتمد في الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية . المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ . الذي أكدت فيه حكومات افريقيا من جديد مسؤوليتها الرئيسية عن تنمية بلدانها اقتصادياً واجتماعياً . وحددت مجالات للعمل على سبيل الأولوية . وتعهدت بتعبئة الموارد المحلية واستخدامها من أجل تحقيق هذه الأولويات .

واقترعاً منها بالحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات متضافرة لدعم جهود الحكومات الافريقية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية .

وإذ تؤكد على أن أزمة التنمية الافريقية هي أزمة تهم المجتمع الدولي بأسره وأن زيادة تحقيق الإمكانات المادية والبشرية

المرفق

من الدين والتزامات خدمة الدين هي أيضاً من العوامل التي تقيد احتمالات النمو الاقتصادي في أفريقيا .

٤ - ويلزم وضع سياسات اقتصادية عاجلة وتجديدية وبعيدة الأثر لتلافي حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا ولدفع القارة على طريق التنمية الدنامية المعتمدة على الذات والتي تكفي نفسها بنفسها في بيئة خارجية مواتية . وينبغي أن تكون إحدى المهام الفورية لهذه الجهود هي تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية في جميع القطاعات ، ولا سيما في القطاعين الرئيسيين للأغذية والزراعة . وتحقيق هذه المهمة سيكون أمراً بالغ الصعوبة ما لم تتحسن العوامل الخارجية والداخلية التي أدت إلى تفاقم الأزمة الهيكلية وبدون القيام في الوقت ذاته بتعزيز التدابير الداعمة من جانب المجتمع الدولي .

٥ - لقد اضطلعت أفريقيا بالمسؤولية الرئيسية عن تنميتها . وقامت بتنظيم نفسها من أجل الاضطلاع بالتدابير اللازمة للتغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة استناداً إلى برنامج أفريقيا ذي الأولوية للتنعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠^(٣) الذي اعتمدته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الحادية والعشرين المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ . ويهدف هذا البرنامج إلى تحديد أولويات العمل من أجل تحقيق إصلاح وإنعاش الاقتصادات الأفريقية وتعبئة الموارد المحلية واستغلالها على أكمل وجه من أجل تحقيق هذه الأولويات . على أنه في ضوء أبعاد المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه القارة الآن ، يتضح أنه لكي تتحقق هذه المهمة المركبة يجب أن تحصل أفريقيا على الدعم الكامل من المجتمع الدولي .

٦ - إن أزمة التنمية الأفريقية ليست مشكلة مقصورة على أفريقيا . لكنها مشكلة تهم البشرية جمعاء . فالتكافل هو اليوم حقيقة قائمة . وليس في صالح المجتمع العالمي أن تكون أفريقيا راكدة أو متخلفة اقتصادياً على الدوام . وإذا لم تتحقق التنمية الاقتصادية الدائمة والمستمرة في مناطق العالم الفقيرة ، وأفريقيا مثال جلي عليها ، فإن في ذلك خطراً حقيقياً على السلم والأمن الدوليين ، وعقبة تعترض سبيل النمو الاقتصادي والتنمية في العالم . وإن المجتمع الدولي يعترف بما للسلم والأمن الحقيقيين ، وكذلك ما لتعزيز التعاون الدولي من أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية الأفريقية .

٧ - ومن الضروري ، نتيجة لذلك ، القيام على نحو عاجل بوضع وتنفيذ استراتيجية دولية لاستكمال الجهود غير العادية التي بدأتها البلدان الأفريقية ذاتها كي تضع اقتصاداتها على الطريق الصحيح . ومن الضروري ، عند وضع هذه الاستراتيجية ، أن يكون هناك إدراك تام ليس فقط للمشاكل والاحتياجات الخاصة التي تشترك فيها أفريقيا ككل ، ولكن أيضاً لمشاكل واحتياجات المناطق دون الإقليمية والبلدان الأفريقية كل على حدة بغية ضمان تحقيق التنمية المتوازنة والعادلة . وعلى المجتمع الدولي أن يستجيب بشكل موات للدعوة الأفريقية من أجل بدء عهد جديد من التعاون يقوم على روح من الشراكة الحقيقية القائمة على تكافؤ الشركاء . والتي تعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق التعاون الاقتصادي القائم على الانسجام والمنفعة المتبادلة في عالم مترابط . وأفريقيا على اقتناع بأنها ، إذا ما توفر لها الدعم الضروري من المجتمع الدولي ، ستكون قادرة في

برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

أولاً

تحليل الحالة الاقتصادية المرحجة في أفريقيا

١ - ما فتئت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا تسبب لأفريقيا وللمجتمع الدولي على السواء قلقاً بالغاً . فالأزمة لا تعرض للخطر العملية الإنمائية للاقتصادات الأفريقية فحسب ، لكنها تهدد أيضاً البقاء ذاته للملايين من الأفريقيين . وقد أدت الأزمة الاقتصادية المستمرة في أفريقيا ، التي تفاقم بسبب الجفاف والتصحر وبسبب الفخط والمجموع المفجعين اللذين حلّا في الآونة الأخيرة ، إلى زيادة تصميم البلدان الأفريقية على القيام ، فردياً وجماعياً ، باتخاذ إجراءات فورية ومتضافرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة لهذه البلدان في المدين المتوسط والطويل .

٢ - ويدرك المجتمع الدولي إدراكاً كاملاً المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تعم القارة الأفريقية والتي يعود بعضها إلى الماضي الاستعماري ، وينبع بعضها من عصر ما بعد الاستقلال . ويعود البعض الآخر إلى التقاء عوامل اقتصادية وسياسية وعوامل متوطنة . وأصبح الآن طابع الضعف والهشاشة للهيكل الاجتماعي - الاقتصادي الأفريقي واضحاً تماماً نتيجة لآثار الجفاف المفجعة . وقد شرعت الحكومات الأفريقية في اتخاذ إجراءات تستهدف ، على المدى الطويل ، تحقيق تحول هيكلي في اقتصاداتها ، وهو أمر حيوي لكسر الحلقة المفرغة من الفقر والتخلف ، ولتمهيد السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية والمتسمة بالاعتماد على الذات . وعلى الرغم من الجهود السابقة ، فلا مناص من أن يقوم المجتمع الدولي بتكثيف تعاونه وزيادة دعمه وزيادة كبيرة للجهود الأفريقية .

٣ - وقد أدت مجموعة من العوامل الخارجية المنشأ والعوامل الداخلية المنشأ إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية المستمرة في أفريقيا . وتشمل العوامل الداخلية المنشأ التي زادت الأزمة سوءاً العيوب في الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية ، والاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي قصرت في بعض الحالات عن تحقيق أهدافها ، والتفاوتات في التنمية الحضرية والريفية وفي توزيع الدخل ، وعدم كفاية القدرات التنظيمية/الإدارية ، والقصور في تنمية الموارد البشرية ونقص الموارد المالية ، والعوامل الديموغرافية وعدم الاستقرار السياسي اللذين يظهران ، في أشكال منها ، وجود أعداد كبيرة ومتزايدة من اللاجئين . وبالإضافة إلى هذه العوامل ، يتعين على بلدان أفريقية كثيرة أن تنصدي للنتائج الضارة جداً الناجمة عن سياسة تقويض الاستقرار السياسي التي يمارسها نظام الأقلية العنصري في جنوب أفريقيا وعن احتلالها غير المشروع لتامبيا . أما العوامل الخارجية التي زادت الأزمة سوءاً فتشمل على الانتكاس الاقتصادي الدولي الذي حدث مؤخراً ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية ، والانخفاض في التدفقات المالية الداخلة ، وتزايد المهاتمة ، وارتفاع أسعار الفائدة . كما أن العيب الباهظ

١ - على الصعيد الوطني

المستقبل غير البعيد ، على إقامة هياكل وطنية ودون إقليمية وإقليمية تكمل تحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة المعتمدة على الذات .

(أ) التنمية الزراعية

يولي برنامج افريقيا ذو الأولوية أهمية كبيرة لقطاع الأغذية والزراعة . ويسمى البرنامج ذو الأولوية إلى إنعاش القوى الأكثر دينامية والمتولدة داخلياً من أجل تحقيق النمو والتنمية . وسيتم التركيز في المقام الأول على المزارعات اللاتي يسهمن مساهمة كبيرة في الإنتاج الزراعي .

١٠ - تدابير فورية لمواجهة حالات الطوارئ الغذائية

الهدف الفوري هو معالجة حالات الطوارئ والكوارث التي تحدث مستقبلاً ، من خلال التدابير التالية :

- خلق وتعزيز قدرة تأهب وطنية للطوارئ ؛
- إنشاء نظم فعالة للإنذار المبكر ؛
- إقامة شبكات إقليمية مرنة وفعالة من الوكالات لحماية المحاصيل الزراعية ؛
- وضع ترتيبات للأمن الغذائي على الصعيد الوطني .

٢٠ - تدابير متوسطة الأجل

الهدف الرئيسي هو إعطاء قوة دفع جديدة للتنمية الزراعية من أجل تحقيق مستويات متزايدة من الإنتاجية والإنتاج . من خلال :

- رفع مستوى الاستثمار في الزراعة بدرجة كبيرة ؛
- زيادة إنتاج الأغذية ؛
- استصلاح الأراضي القابلة للزراعة وحمايتها وتنميتها ورفع إنتاجيتها ؛
- وضع سياسات تسعير مجزية للمحاصيل ؛ ووضع وتعزيز نظم الحوافز ؛ والتخلص من سياسات التسعير التي تنزع إلى تقييد الإنتاج ، وتوفير برامج فعالة للائتمان الزراعي ؛
- تنمية الثروة الحيوانية ومنتجاتها عن طريق الاستفادة من المنتجات الزراعية الثانوية ، وتحسين إدارة المراعي ، والاهتمام بأمراض الحيوان ؛
- تنمية المكننة واستخدام آلات زراعية وآلات تجهيز حديثة ؛ وزيادة استخدام المخصبات ، والبذور المحسنة ، ومبيدات الآفات ؛
- تحسين وتوسيع طاقة التخزين والتوزيع وشبكة التسويق ؛
- تطوير البحث والإرشاد الزراعيين عن طريق إنشاء شبكة من مراكز البحث الزراعي وتوفير الإرشاد لتعميم ونشر التكنولوجيات الزراعية الملائمة ؛
- وضع المدخلات اللازمة لزيادة الناتج في متناول صغار المزارعين واستخدام موارد المياه بصورة أفضل وتحسين إدارة هذه الموارد وإقامة شبكات ري منخفضة التكلفة ؛

ثانياً

برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

٨ - إن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي يقوم على الالتزام المتبادل والتعاون ، يتكون من عنصرين رئيسيين :

(أ) تصميم والتزام البلدان الافريقية ببدء برامج وطنية وإقليمية للتنمية الاقتصادية على النحو المبين في برنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في تموز/يوليه ١٩٨٥ ؛

(ب) استجابة المجتمع الدولي والتزامه بدعم وإكمال الجهود الإنمائية الافريقية .

ألف - برنامج افريقيا ذو الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

٩ - التزمت البلدان الافريقية التزاماً كاملاً بتنفيذ مجموعة من الأنشطة والأولويات والسياسات تتسم بأنها بالغة التركيز وأنها عملية وقابلة للتنفيذ ، كما وردت في برنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وأن تنفيذ برنامج افريقيا ذي الأولوية تنفيذاً ناجحاً سيضع الأساس لإجراء تغييرات هيكلية دائمة ، وتحسين مستويات الإنتاجية وسيضمن تحقيق انتعاش سريع للاقتصادات الافريقية ويؤدي في نفس الوقت إلى تعزيز فرص التنمية الطويلة الأجل .

١٠ - وإن تنفيذ البرنامج ذي الأولوية لابد أن يسهم في تنفيذ خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية موروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا^(٤) ، وعقد التنمية الصناعية في افريقيا الذي أعلنته الجمعية العامة في القرار ٦٦/٢٥ بء المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وعقد النقل والمواصلات في افريقيا الذي أعلنته الجمعية العامة في القرار ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وإعلان هاراري بشأن الأزمة الغذائية في افريقيا الذي اعتمدته مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الثالث عشر لافريقيا في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ .

١١ - وينص البرنامج ذو الأولوية على الأولويات التالية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية :

- صيانة وتطوير الطرق الفرعية وطرق المنافذ وطرق الخدمات ،
والجسور الصغيرة والطرق الصحراوية ؛
- تحديد العقبات وإصلاح وصيانة وسائط النقل والاتصالات
الموجودة ؛

- استخدام الأساليب الكيفية الاستخدام لليد العاملة في مجال
تشديد وصيانة الهياكل الأساسية للنقل ؛

- إنتاج قطع الغيار للقيام بتحديد وإصلاح وصيانة المركبات العامة
والآلات والمعدات ؛

- المشاركة في إنشاء شبكات نقل متعددة الجنسيات ومتراطة
الوسائط .

وستعمل أفريقيا ، بالتعاون مع المجتمع الدولي ، على تكييف جهودها
بالنسبة لتمويل وتنفيذ عقد النقل والمواصلات في أفريقيا .

٣ - التجارة والمال

إن الهدف في ميدان التجارة هو تحسين قنوات التوزيع للتجارة
المحلية ، بتحسين ترتيبات السوق وعكس اتجاه النمط الحالي للاستهلاك
لصالح السلع المنتجة محلياً ، وذلك عن طريق ما يلي :

- اعتماد حوافز سعرية بالنسبة للمنتجات الزراعية ؛

- تحسين قنوات التوزيع الداخلية ؛

- تعيين وإزالة العقبات التي تعيق توسيع التجارة .

ويُنوَّخى اتخاذ التدابير التالية في ميدان التعاون المالي :

- زيادة اللجوء إلى ترتيبات المقاصة المستخدمة حالياً ؛

- اعتماد تدابير منسقة لإنشاء أسواق مالية على المستويات الوطنية
ودون الإقليمية والإقليمية ؛

- تكييف الجهود لإنشاء صندوق نقد افريقي .

وتقدَّر التكلفة الكلية لتنفيذ التدابير المتوخاة في إطار القطاعات
الأخرى لدعم الزراعة بمبلغ ٦٠٩ من بلايين الدولارات .

(ج) الجفاف والتصحر

بالرغم من أن الجفاف والتصحر يتطلبان اتباع نهج طويل
الأجل ، فإن هناك حاجة لأن تتخذ البلدان الأفريقية تدبيراً فورياً على
المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، لتنفيذ برنامج شامل بشأن
الجفاف والتصحر ، وإزالة أثار الجفاف والتصحر والسيطرة عليها في
البيئة الأيكولوجية وفي عملية التنمية على السواء . ولذلك فإن الحكومات
الأفريقية ملتزمة بمواصلة اتخاذ التدابير التالية في أقرب وقت ممكن :

- التشجير وإعادة التشجير على نطاق واسع ؛

- تحسين إدارة الموارد المائية ، بما في ذلك أحواض الأنهار والري ؛

- حماية النظم الأيكولوجية المشتركة ؛

- تنمية المصادر البديلة للطاقة لإحلالها محل وقود الخشب ؛

- إقامة برامج إعادة تشجير ؛ وبرامج لمكافحة الجفاف والتصحر
بما في ذلك خطط تتعلق بخشب الوقود ، وتحسين القدرة على صيانة
الأدوات الزراعية ؛

- إقامة برامج مساعدة لصغار المزارعين ، وخاصة للنساء اللاتي
ينتجن الأغذية وللشباب الريفي ؛

- تحسين المنتجات الزراعية .

وينبغي تطبيق التدابير المذكورة أعلاه في مجموعات مناسبة لتحقيق
النتائج المتوقعة ، مع مراعاة الحالة الخاصة في كل بلد . وثمة أيضاً تدابير
إقليمية فرعية وإقليمية أخرى يتوخاها برنامج أفريقيا ذو الأولوية لكلمة
التدابير الوطنية .

ويقدَّر مجموع الاستثمار الذي يتطلبه تنفيذ هذا البرنامج بمبلغ ٥٧٤
من بلايين دولارات الولايات المتحدة ، أي ٤٤٨ في المائة من مجموع تكلفه
تنفيذ برنامج أفريقيا ذي الأولوية .

(ب) قطاعات أخرى لدعم الزراعة

سيكون نجاح جهود أفريقيا في تحقيق الأهداف المعلنة لتطوير وغو
القطاع الزراعي متوقفاً على التطوير الموازي لقطاعات دعم الزراعة
التالية :

١٠ - إصلاح والصناعات ذات الصلة بالزراعة

نظراً لاعتماد أفريقيا الكبير على الواردات من جميع السلع الصناعية
تقريباً بوجه عام ومن السلع المتصلة بالزراعة بوجه خاص ونظراً للحاجة
الملحة إلى زيادة قدرة أفريقيا على رفع الإنتاج الغذائي ، ينبغي اتخاذ
التدابير المحددة التالية ضمن تدابير أخرى :

- تطوير صناعات لإنتاج الأدوات والمعدات الزراعية ، ومعدات
الري والمدخلات الزراعية على نطاق صغير ؛

- تجهيز المواد الخام والمدخلات الوسيطة ؛

- إصلاح المنشآت القائمة ورفع مستواها ؛

- تنمية القدرة على استعمال مصادر الطاقة المتجددة وخصوصاً الكتلة
الحويمة ، والطاقة الشمسية ؛

- إنشاء قدرة هندسية لإنتاج قطع الغيار والمكونات ؛

- توفير التدريب في المجالات المذكورة أعلاه وتنمية القدرة المحلية
على تصميم وإعداد المشاريع .

٢٠ - تنمية النقل والاتصالات

الأهداف في هذا المجال هي تحسين الوصول إلى مناطق الإنتاج ،
وتسهيل تنمية التجارة الأفريقية الداخلية في مبادي الزراعة ، والمواد الخام
الصناعية والسلع والخدمات الأخرى بكيفية تجعلها مكتملة بعضها
لبعض .

والإجراءات التي تتخذ في هذا المجال تتألف مما يلي :

كذلك على الحاجة إلى إعاده توجيه السياسات . وقد عقدت البلدان الأفريقية العزم على القيام ، على الصعيد الفردي والصعيد الجماعي ، باتخاذ جميع التدابير وإصلاحات السياسة اللازمة لاتعاش اقتصاداتها وتنشيط التنمية الحفظة ، ولاسيما في المجالات التالية على الصعيد الوطني :

١٠ - تحسين إدارة الاقتصاد

تسلم الحكومات الأفريقية بأنه ينبغي بذل جهود صادقة لتحسين إدارة الاقتصادات الأفريقية ولترسيد سياسات الاستثمار العام ، خصوصاً لأن على القطاع العام أن يواصل القيام بدور هام في تنمية المنطقة . وستتطلب هذه الجهود ، في جملة أمور ، تحسين نظم الإدارة العامة والمؤسسات والممارسات ؛ وتحسين أداء المشاريع العامة ؛ وإصلاح الخدمات العامة لجعلها خدمات إغاثية النوجه بدرجة أكبر ؛ وزيادة تعبئة المدخرات المحلية ؛ وتحسين الإدارة المالية بما في ذلك المعونة المقدمة من أجل الديون والتنمية ، والإدارة الضريبية وضبط الإنفاق العام بهدف تعزيز الاستخدام الفعال للموارد والتفليل من البديد وسوء توزيع الموارد ؛ وتخفيض تسرب العملة الأجنبية . وسيعين كذلك تشجيع الدور الإيجابي للقطاع الخاص من خلال اتباع سياسات ثابتة ومحددة بشكل واضح .

١١ - التدابير الأخرى المتعلقة بالسياسة

لقد أظهرت الحكومات الأفريقية ، كل وفق سياساته وأولوياته ، عزمها على معالجة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية من خلال جملة أمور ، منها تدابير التكيف الملائمة التي دأبت على اتخاذها عند الحاجة إليها . وتتضمن هذه التدابير ، في جملة أمور ، تعديلات أسعار الصرف ، وترتيبات التخفيف من عبء الديون ، وخفض الأجور والرواتب وتحجيد التوظيف . وعلى الرغم من أن المهام ذات الصلة كثيراً ما كانت صعبة ومؤلة ، فإن أفريقيا أقرت بضرورة تحمل العبء وتقديم التضحيات اللازمة قدر الإمكان ؛ وفي السنوات المقبلة ستفسح تدابير التكيف قصيرة الأجل المجال للنحول الهيكلي المتوسط الأجل والطويل الأجل . وسيستمر تنفيذ تدابير إعادة التشكيل بحذر عن طريق إدخال الإصلاحات النقدية والضريبية الملائمة .

١٢ - السياسة السكانية

سيتمتع على كل بلد أفريقي أن يولي أهمية خاصة لسياسة سكانية تنصدي ، على أساس برنامج عمل كيلمينجارو لسكان أفريقيا والتنمية المعتمدة على الذات^(٦) الذي اعتمدته المؤتمر الأفريقي الثاني للسكان ، المعقود في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، لجملة أمور منها مسائل ارتفاع معدل الخصوبة ومعدل الوفيات ، والتحضر السريع ، والهجرة من الريف إلى المدن والهجرة داخل الريف ، ومشاكل الأطفال والشباب وحماية البيئة ، بطريقة من شأنها أن تكفل الانسجام بين الاتجاهات الديموغرافية والاستخدام الملائم للأرض وأنماط الاستيطان والسرعة المستتوية للنمو الاقتصادي

- تثبيت الكتيان الرملية ؛

- تدابير لإيقاف تحات التربة ؛

- تدابير لمكافحة الملوحة ؛

- تحسين الصرف في المناطق المروية ؛

- إدماج تدابير لحماية البيئة في البرامج الوطنية للتنمية وإبلاؤها درجه عليا من الأولوية ؛

- التنفيذ الكامل لخطة العمل لمكافحة التصحر^(٥) التي وافق عليها الجمعية العامة في قرارها ١٧٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

وتقدر التكلفة الكلية للتدابير المتوخاة لتنفيذ برنامج مكافحة الجفاف والتصحر بمبلغ ٣.٤١ من بلايين الدولارات .

(د) تنمية الموارد البشرية وتخطيطها والاستفادة منها

تقر الحكومات الأفريقية على نحو كامل بأن محور التنفيذ الناجح للإجراءات المقترحة هو تنمية الموارد البشرية وتخطيطها والاستفادة منها بشكل فعال والمشاركة الكاملة والفعالة من جانب الشعب في عملية التنمية . وفي هذا الصدد ، تعتمد الحكومات الأفريقية السياسات الشاملة التالية في مجال تخطيط الموارد البشرية وتنميتها والاستفادة منها بهدف إدماجها ضمن إطار سياسات وخطط التنمية القومية الشاملة :

- إجراء تغيير جذري في نظم التعليم على جميع المستويات لضمان توليد المهارات والمعارف والمواقف الوبقة الصلة بحاجات التنمية الأفريقية ؛

- تكييف الجهود لمحو الأمية على نطاق واسع وتعليم الكبار ؛

- الاستفادة الفعالة من موارد القوى العاملة بما في ذلك اتخاذ تدابير لعكس اتجاه هجرة الكفاءات والعمل على ضمان حقوق الإنسان ؛

- تخفيض المستوى العالي الراهن الذي بلغه اعتماد معظم البلدان الأفريقية على الخبراء الأجانب وذلك لخفيض تسرب العملات الأجنبية ؛

- ضمان ظروف عمل صالحة ؛

- تشجيع دور ومشاركة المرأة والشباب في عملية التنمية ، ولاسيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية .

وتقدر التكاليف الكلية للتدابير المتوخاة في قطاع تنمية الموارد البشرية بمبلغ ٧ بلايين دولار .

(هـ) إصلاحات السياسة

بغية تحقيق أهداف برنامج أفريقيا ذي الأولوية ، تقوم الحكومات الأفريقية باتخاذ عدد من تدابير السياسة الرئيسية ، في حين يتركز الانتباه

(٦) انظر : E/CA/CM. 10/14 ، المرقق الثاني (لاطلاع على النص باللغة العربية ، انظر E/CONF. 76/6 ، المرقق الخامس) .

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ، نيروبي ، ٢٩ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF. 74/36) ، الفصل الأول .

المعنية بالجفاف والتنمية ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ، خاصة وأنها ليست في وضع يسمح لها بأن تعبئ من الموارد المحلية ما يتجاوز ٢٦٤ في المائة من احتياجاتها ، مع الاعتماد على المصادر الخارجية بالنسبة لما يتبقى . لذلك ، فإن حل المشاكل البيئية والإنمائية والبشرية في هذه البلدان يقتضي تنفيذ برامج للتشجير وإعادة التشجير وكذلك برامج للتنمية واستخدام الموارد المائية ، في الوقت الذي توجه فيه استثمارات خاصة نحو استحداث مصادر للطاقة بديلة الخشب الوقود والفحم النباتي ، وذلك من أجل حماية البيئة . وينبغي أن يتضمن هذا القيام بأنشطة بحث واستحداث موائد صغيرة للغاز أو الفحم أو الزيت مناسبة للمجتمعات الريفية . وفضلاً عن ذلك ، يتعين تنمية زراعة أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف .

(ب) أما الدول الجزرية الأفريقية ، فهي بلدان تعد في حكم المعزولة عن القارة من حيث النقل والاتصالات وكذلك من حيث التجارة وعوامل أخرى ، وذلك على خلاف نظيراتها في منطقة البحر الكاريبي ، التي لديها اتصال بالاقتصادات القوية في أمريكا الشمالية . وسيقتضي الأمر وضع برنامج خاص لهذه البلدان من أجل إقامة صلات في مجال التجارة والنقل مع القارة الأفريقية ، وكذلك مع بقية دول العالم . كذلك ، يلزم توفير موارد إضافية لبرامج تستهدف حماية تلك البلدان من الآثار المدمرة للأعاصير والأعاصير المدارية والفيضانات .

(ج) يواجه عدد كبير من بلدان أفريقيا ، في جملة أمور ، مشاكل خطيرة تتمثل في كونها بلداناً غير ساحلية أو شبه ساحلية ومن بين أقل البلدان نمواً ؛ وعلاوة على ذلك ، تتعرض بلدان الجنوب الأفريقي لمخططات خارجية ترمي إلى تقويض استقرارها . وهذه البلدان في حاجة إلى مساعدة خاصة في مجال البحوث الزراعية الاستوائية والمدارية . وحتى الآن ، أجريت بحوث زراعية محلية محدودة بشأن تنوع المحاصيل ، والبذور العالية الغلة ، ومكافحة الآفات . كما أن هذه البلدان في حاجة عاجلة إلى بحوث مكثفة في طرق مكافحة أمراض الحيوانات والماشية المتفشية ، مثل الطاعون البقري والحمى القلاعية ، وكذلك مكافحة ذبابة مرضي النوم . وفي الوقت نفسه ، تحتاج مشاكل التخزين والنقل والعبور أيضاً ، وهي مشاكل على نفس القدر من الحدة ، إلى استثمارات كبيرة .

(د) وتواجه بعض بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية مظاهر عجز ضخم في ميزان المدفوعات ، تتجلى في تزايد عبء خدمة الدين . كما أن التنمية الزراعية في بعض بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية أخذت في التباطؤ بسبب الجفاف ، ونقص المياه ، وتزايد التصحر وتآكل التربة . كذلك ، فإن الفجوة الغذائية الآخذة في الاتساع في هذه المنطقة دون الإقليمية هي من بين أكثر الفجوات اتساعاً في أفريقيا .

(و) اللاجئون والنازحون

١٠ إن بحنة ٥ ملايين لاجئ وعائد ، بالإضافة إلى الآثار السيئة التي مازال عبء اللاجئين يفرضها على الاقتصادات الضعيفة للبلدان المضيفة ، هي مسائل ذات أولوية عليا بالنسبة للكثير من الدول الأفريقية .

٢٠ وقد تم في الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في

والتنمية . وينبغي أيضاً للبلدان الأفريقية أن تسعى كي تحقق ، في أقصر مدة زمنية ممكنة ، معدل نمو في إنتاج الأغذية الزراعية يعادل على الأقل معدل النمو السكاني .

٤٠ مشاركة الشعب في التنمية

سيولى اهتمام خاص للدور الذي تؤديه الموارد البشرية . وسيلزم مواصلة تنفيذ سياسات من أجل ضمان فعالية تنمية واستخدام الموارد البشرية في جميع الميادين والقطاعات عن طريق :

- ضمان مشاركة الشعب مشاركة فعالة في جميع أبعاد التنمية ؛
- تنمية القدرات المحلية على الاضطلاع بالمشاريع ، في القطاعين الخاص والعام على السواء ؛

- وضع أساس سليم للعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أما في قطاع الأغذية والزراعة ، فينبغي تركيز الانتباه على المزارع الريفي مع الاهتمام بوجه خاص بالمزارعات اللاتي يشكلن الأغلبية في الإنتاج الغذائي في معظم البلدان .

٥٠ المرأة والتنمية

ينبغي أن يؤخذ دور المرأة في التنمية مأخذ الجد في التخطيط الإنمائي وفي توزيع الموارد ، وذلك بوصفها مساهمة في الجهود الإنمائية ومستفيدة منها على السواء ، كما أوصت بذلك استراتيجيات أروشا المرتقبة من أجل النهوض بالمرأة الأفريقية لما بعد عقد الأمم المتحدة للمرأة^(٧) التي اعتمدت في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي الإقليمي الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والذي عقد في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ .

ونظراً للأهمية التي تحظى بها مسألة الاكتفاء الذاتي من الأغذية ودور المرأة المعترف به في إنتاج الأغذية في القارة الأفريقية ، فإنه ينبغي الاعتراف بالدور الحيوي الذي تؤديه المرأة في هذا القطاع وتشجيعه .

٢ - الاهتمامات دون الإقليمية

من أجل معالجة مظاهر الاختلاف والتباين فيما بين المناطق دون الإقليمية والبلدان في أفريقيا ، يتعين اتخاذ الإجراءات التالية ، مع مراعاة المشاكل الفريدة من نوعها التي تواجهها مجموعات البلدان المعنية في معرض ما تبذله من جهود للتعبيل بمعدلات نموها الاقتصادي :

(أ) تتضاءل أمام المناطق الأكثر تأثراً بالجفاف والتصحر فرص تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتنفيذ البرنامج ذي الأولوية . كما أنها تواجه مشاكل في وضع برامج للانعاش ، بسبب محدودية الخيارات الاقتصادية في أعقاب الأحوال المناخية القاسية . والواقع أن الطريق إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي تكثفه مصاعب معينة بالنسبة لبعض هذه البلدان ، ولاسيما بلدان منطقة السهل ، وأعضاء الهيئة الحكومية الدولية

وذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية . فهناك فجوة تبلغ ما يقرب من ٤٦ بليون دولار بين مجموع الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج ذي الأولوية والموارد التي سيتم توفيرها من خلال الجهود المحلية . ولذلك فإن التنفيذ الفعّال للبرنامج ذي الأولوية سيطلب ، في المتوسط ، توفير ٩ بلايين دولار سنوياً عن طريق الموارد الخارجية .

* * *

الالتزام بنقطة مرجعية مشتركة

١٣ - إن أفريقيا ملتزمة بتوفير الإطار اللازم للشروع في برامج طويلة الأجل للتنمية والنمو في المجال الاجتماعي - الاقتصادي يقومان على الدعم الذاتي . ويلتزم المجتمع الدولي بمساعدة أفريقيا على تحقيق هذا الهدف . ويشمل إطار التفاهم هذا ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي للازمان ، الواردان في برنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، بوصفها أساساً للتنمية اقتصادية واسعة القاعدة ومتواصلة ؛

(ب) أولوية الاهتمام بالموارد وزيادة تخصيصها لإصلاح وتنمية الزراعة على أساس إجراء تغييرات هيكلية دائمة ، كما ورد في برنامج أفريقيا ذي الأولوية ؛

(ج) سياسات ملائمة تشجع على تنمية القطاعات التي تدعم الزراعة والتنمية الريفية ، أي الصناعة المتصلة بالزراعة وكذلك المنتجات الاستهلاكية الأساسية ، والتجارة ، والنقل ، والصحة ، والتعليم ، والبيئة ، والخدمات الاجتماعية والتجارية الأخرى ؛

(د) تدابير أساسية لمواجهة مشاكل الجفاف والتصحر ، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الزراعة والتنمية الريفية ، وتشارك فيها بنشاط الجماعات القروية والمجتمعية ، حينها ينطبق ذلك ؛

(هـ) تنمية الموارد البشرية واستخدامها بشكل فعّال ، مع إشارة خاصة إلى مشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في التنمية الوطنية بغية ضمان أكبر قدر ممكن من الاستفادة منها والإسهام فيها ؛

(و) إجراء إصلاحات بشكل يشجع على أوسع مساهمة ممكنة في التنمية والاستخدام المنتج للموارد النادرة .

* * *

باء - استجابة المجتمع الدولي والتزامه

١٤ - لاحظ المجتمع الدولي بإعجاب ، التصميم الشامل والدينامي للبلدان الأفريقية التي تقوم بعمل ليس له مثيل كما تتحرر من براثن التخلف والفقر ، كما يتجلى في برنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ويلاحظ المجتمع الدولي ، مع تقدير خاص ، أنه في حين تقوم البلدان الأفريقية ، في مواجهة المصاعب الجمّة ، بإعادة التأكيد على مسؤوليتها الأساسية عن تنمية قارتها ، فإنها تعيّ موارد الداخلية تعبئة كاملة كي تنفذ بنجاح جميع

أفريقيا^(٨) التأكيد على روح تنافس العصب في استراتيجيه لحل مشاكل اللاجئين في أفريقيا . وأن مشكلة اللاجئين في أفريقيا هي مسؤولية عالمية . وأن المعونة المقدمة إلى اللاجئين والمعونة الإنمائية يجب اعتبارها مكملتين لأي حل واقعي لمشكلة اللاجئين في أفريقيا . وأعادت الحكومات الأفريقية ، من جانبها ، بوضوح تأكيد التزامها بأن تفعل كل ما في وسعها لتشجيع التوصل إلى حلول دائمة للمشكلة . وأخذ المجتمع الدولي ، من جانبها ، على عاتقه أن يتكاتف مع البلدان الأفريقية في دعم هذه الحلول الدائمة وفي تلبية وتشجيع المساعدات التقنية والراسالية التي تهدف إلى تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتأثرة .

وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف منع هجرات سكانية ضخمة جديدة . ويلزم في هذا الصدد التعجيل بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في أفريقيا .

٣ - على المستوى الإقليمي

(أ) تعزيز الإطار المؤسسي

إن الإدارة الاجتماعية والاقتصادية السليمة لن تتحقق إلا إذا عززت البلدان الأفريقية بصورة عاجلة مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات . وتحقيقاً لهذه الغاية ، سوف تُجعل المؤسسات الأفريقية الوطنية والمتعددة الجنسيات أكثر استجابة لتحديات التنمية عن طريق تحسين نظم الإدارة لديها ، وترشيد أنشطتها وإزالة ازدواجية الجهود لديها .

(ب) تدعيم التعاون الأفريقي

يجب تعزيز المنظمات دون الإقليمية القائمة بهدف تدعيم التعاون الأفريقي وفقاً لأهداف خطة عمل لاغوس . وبالمثل ، يجب تسجيع إقامة منظمات دون إقليمية ، كلما كان ذلك ضرورياً ، على أساس المعايير الاقتصادية ، بما في ذلك معايير الموارد الطبيعية ، بغرض تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه .

٤ - التقديرات المالية لبرنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

١٢ - إن التنفيذ الكامل لبرنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ سيحتاج إلى ١٢٨١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ورغم العوائق الشديدة ، تلتزم البلدان الأفريقية بتوفير مبلغ ٨٢٥ من بلايين الدولارات ، أي ٦٤٤ في المائة من التكلفة الإجمالية لتمويل البرنامج ذي الأولوية ،

٥٠ - إيلاء اعتبار خاص ، في مجال تخطيط برامج المساعدة وتنفيذها ، للكفاءات والخبرات والتجارب والظروف المحلية ، لاسيما التقنيات والمعدات المحلية ، ولتدريب الأفراد الوطنيين المؤهلين :

٦٠ - إيجاد طرائق للتنسيق أنجع وأكفا لضمان زيادة فاعلية سياسات المعونة :

٧٠ - تحسين فعالية المساعدة التقنية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات وأولويات البلدان الافريقية :

٨٠ - على البلدان والوكالات المانحة أن تنظر ، حسب الاقتضاء ، في اتخاذ تدابير لمساعدة البلدان الافريقية على الوفاء بالتكاليف المكررة والتكاليف المحلية للبرامج والمشاريع :

٩٠ - وعلى البلدان المانحة والمؤسسات الدولية والجهات المستفيدة أن تأخذ في الاعتبار التكاليف المحلية للبرامج والمشاريع الجديدة لكفالة قابليتها للتنفيذ .

(ب) التحسين في البيئة الخارجية

يحتاج الكثير من القضايا المتعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤدي إلى تفاقم الحالة في افريقيا ، إلى التدارس والتمحيص في المحافل المختلفة . ويلزم ، في هذا السياق ، أن يقوم المجتمع الدولي بما يلي :

١٠٠ - وضع وتنفيذ سياسات تؤدي إلى غو متواصل وعادل وغير تضخمي ، بما في ذلك توسيع التجارة بطرق عديدة ، من بينها إزالة الحمائية ، ولاسيما الحواجز غير الجمركية وفقاً للالتزامات القائمة ، واعتماد تدابير تشجع الصادرات الافريقية ، وتنويع البرامج ، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق ، لاسيما بالنسبة لمنتجات المناطق الإدارية ، ضمن إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة :

٢٠٠ - معالجة قضايا السلع الأساسية على وجه السرعة ، مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان الافريقية ، في إطار نهج شامل ، واعتماد اتفاقات/ترتيبات بشأن السلع الأساسية ، وتقديم تمويل تعويضي كاف ، وكذلك زيادة قدرة البلدان الافريقية على تصنيع صادراتها وتسويقها وتوزيعها ونقلها ؛ والتأكيد في هذا السياق على ضرورة وجود تصديقات كافية على الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية^(٩) ، لكي يبدأ العمل في وقت قصير .

(ج) دعم إصلاح السياسات في افريقيا

هناك حاجة إلى تقديم دعم دولي واسع للأولويات والسياسات التي اعترتها افريقيا ضرورة والتي شرع فيها بالفعل العديد من البلدان

التدابير والإصلاحات المتعلقة بالسياسات واللازمة للإصلاح الاقتصادي للقارة واتعاشها وتنميتها على المدى الطويل .

١٥٠ - ويدرك المجتمع الدولي أن عملية التنمية التي تسرع في تنفيذها البلدان الافريقية ، على النحو المبين في برنامج افريقيا ذي الأولوية ، يجب أن تُرفد بإجراءات مكتملة من جانب المجتمع الدولي من خلال تكييف التعاون وزيادة الدعم المقدم زيادة كبيرة . وفي هذا الإطار ، من المدرك أيضاً أنه ستعتمد إيجاد حلول دائمة للقيود الخارجية الخطيرة التي ليس لافريقيا سيطرة عليها ، حيث إن بقاء هذه القيود سيعرقل جهود البلدان الافريقية .

١٦٠ - وتقدر البلدان الافريقية أن التنفيذ الكامل لبرنامج افريقيا ذي الأولوية يتطلب موارد مالية يبلغ مجموعها ١٢٨,١ من بلاسين الدولارات ، وتعتمد البلدان الافريقية أن تقدم منها ٨٢,٥ من بلاسين الدولارات عن طريق تعبئة الموارد المحلية ، تاركة للموارد الخارجية أمر توفير الباقي وهو ٤٦ بليون دولار تقريباً . وقرر المجتمع الدولي بأن البلدان الافريقية تحتاج إلى موارد خارجية إضافية ، وهو لمنزوم ، في هذا السياق ، ببذل قصارى الجهد لتوفير الموارد الكافية لدعم المجهود الإنمائي الافريقي وتكاملته ؛ وهو يقدر أيضاً أنه سيتيسر كثيراً تحقيق المجهود الإنمائي الافريقية لو أمكن التنبؤ بتدفقات الموارد الخارجية وضمانها .

١٧٠ - ويدرك المجتمع الدولي ضخامة دس افريقيا وما يمله ذلك من عبء قاس يقيد حركة بلدان افريقية عديدة . ويدرك ضرورة اتخاذ تدابير لتخفيف هذا العبء ولتمكين تلك البلدان من التركيز على تنفيذ الأولويات تنفيذاً كاملاً ، ولدى معالجة المشاكل الناشئة عن هذا الدس ، ينبغي أن تستجيب الآليات القائمة بمرونة وأن يتم تحسينها حسب الاقتضاء .

(أ) تحسين نوعية وطريقة تقديم

المساعدة الخارجية والتعاون

مع التسليم بأن لكل مانح ثنائي أو متعدد الأطراف ، وكذلك لكل مستفيد ، قواعده وإجراءاته الخاصة به ، هناك بعض المجالات العامة التي يمكن فيها إجراء تغييرات مفيدة . ومن أجل تقديم دعم فعال للجهود التي تبذلها افريقيا ، من المسلم به أنه يلزم تحسين نوعية وطريقة تقديم المساعدة الخارجية والتعاون وفقاً للأسس التالية :

١٠٠ - التركيز بدرجة أكبر على دعم البرامج في مجالات أولويات البلدان الافريقية المستفيدة بغية إعطاء مؤثر على الدعم المتوسط الأجل :

٢٠٠ - تطوير سياسات المشتريات والإجراءات الإدارية بما يؤدي إلى تحسين توفير مدخلات الإنتاج :

٣٠٠ - صرف الأموال بسرعة أكبر :

٤٠٠ - زيادة الطابع التساهلي وخاصة زيادة عنصر المنح في المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان الافريقية ، بهدف تحسين نوعية المعونة المقدمة إلى تلك البلدان :

(٩) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 81. II. D. 8 ، A.

المشاكل الحساسة التي تنشأ عن التدفقات السلبية أو غير الكافية من الموارد :

١٠٠ - توجيه دعوة قوية إلى البلدان الأفريقية التي لم تفعل ذلك لأن تنظر على سبيل الأولوية في تنفيذ القرار ١٦٥ (د ١ - ٩) الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(١١) ويلاحظون بارتياح أن عدداً من البلدان المانحة قد استجاب لذلك القرار بصورة مواتية .

(د) الانتعاش الاقتصادي وقيود الديون

يعترف المجتمع الدولي بأن استمرار تحسين البيئة الخارجية وبذل جهود كبيرة للتكيف الاقتصادي قد لا يكفي للسماح للعديد من الدول الأفريقية بخدمة ديونها في الوقت الذي تقيم فيه أساساً صالماً للامو الاقتصادي . وفي هذه الحالات فإن المجتمع الدولي مصمم على مساعدة البلدان الأفريقية في جهودها المبذولة لتخطي عقباتها المالية .

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٨ - إن المجتمع الدولي يؤكد مجدداً إيمانه باستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات لدى البلدان النامية ويكرر اعتقاده بأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين هذه البلدان ينبغي أن يشكل عنصراً رئيسياً في الانتعاش الاقتصادي لأفريقيا والمنفعة المتبادلة للبلدان النامية مع إيلاء الاعتبار الواجب لبرنامج عمل كازاكس للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية^(١٢) وخطة العمل لمواجهة الحالة الاقتصادية المزرعة في أفريقيا التي اعتمدتها حركة بلدان عدم الانحياز^(١٣) .

١٩ - وفي هذا الصدد ، هناك حاجة ملحة لأن تقوم البلدان الأفريقية ، مع غيرها من البلدان النامية ، بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر من أي وقت مضى ، وبذل جهود أكبر ، من خلال تدابير موجهة نحو العمل ، ولا سيما في مجالات الإنتاج الغذائي والزراعي التي تحظى بالأولوية . ومن الممكن أن يسهم التعاون التقني على الأصعدة الثنائي ودون الإقليمي والأقليمي في المجالات المحددة التالية في مساعدة أفريقيا على معالجة مشاكلها المتعلقة بإنتاج الأغذية وتخزينها وتسويقها :

(أ) إدارة المياه وتكنولوجيا الري الصغيرة النطاق ؛

(ب) زراعة الأراضي البعلية ؛

(ج) التدريب في مجال خدمات الدعم الزراعي ، بما في ذلك الخدمات الإرشادية في مجال تربية الماشية ؛

(د) بناء المؤسسات وتميئتها وإدارتها في مجال التعاونيات الزراعية ؛

(هـ) تنمية الصناعات الريفية الصغيرة ؛

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

(١٢) انظر A/36/333 و Corr. 1 ، المرفق .

(١٣) انظر A/40/854 و Corr. 1 ، المرفق الثاني ، القرن ٨ ، ص ١٠٠٠ ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

الأفريقية . والبلدان الأفريقية في حاجة إلى المساعدة كما تتمكن من تحقيق انتعاش أسرع وتنمية طويلة الأجل . ويتفق المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المانحة ، في هذا الصدد ، على أهمية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا وعلى تحسين نوعيتها وفعاليتها . أخذاً في الاعتبار مصالح جميع البلدان النامية : ويتفقون أيضاً على ما يلي :

١٠٠ - التأكيد بدرجة أكبر على المعونة غير المتصلة بالمسارع المقدمة للبلدان الأفريقية ، بما فيها دعم ميزان المدفوعات ، وذلك في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ :

٢٠ - وضع سياسات للمعونة تستند إلى الاعتبارات الفنية واحتياجات المعونة المحددة للبلدان المستفيدة :

٣٠ - تمكين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من زيادة ما تقدمه للبلدان الأفريقية من مساعدة بشروط تساهلية :

٤٠ - العمل ، في حالة البلدان المعنية ، على تحقيق تنفيذ عاجل لمرفق التكيف الهيكلي في صندوق النقد الدولي ، الذي يوفر موارد بشروط تساهلية لأجل أطول ، دعماً لجهود التكيف بما فيها الأهداف الإنمائية الشاملة على الصعيد الوطني :

٥٠ - الحث على التعجيل بالتغذية النامية لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية والتغذية الخامسة لموارد صندوق التنمية الأفريقي على مستويات تأخذ في الحسبان الحاجة إلى دعم الاسعاس والتنمية في أفريقيا دعماً كاملاً :

٦٠ - السعي إلى ضمان ألا تصبح أية جهة مانحة ثنائية ، خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، المستفيد الصافي من التدفقات الرأسمالية الرسمية الواردة من البلدان الأفريقية التي تضطلع ببرامج التكيف :

٧٠ - زيادة الدعم ، كلما أمكن ، للبرنامج الخاص بالنقص التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر :

٨٠ - إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المساعدة المالية والتقنية لدى البلدان المتأثرة بالجفاف والتصحر والاستفادة ، في هذا السياق ، من المنظمات دون الإقليمية القائمة كاللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي :

٩٠ - ضرورة بذل جهود خاصة لزيادة تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نمواً بغية تمكينها من تحقيق أهداف برامجها القطرية في إطار برنامج العمل الجديد الكبير للثلاثينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١٤) والسماح للبلدان الأفريقية بأن تحل

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ،

١٤ - ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (مشورات الأمم المتحدة ، رقم المسم

A. 82. I. 8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

الصعيد الدولي

٢٢ - تفوه الحكومات ، حسب الاقتضاء ، بإنشاء آليات متابعة ، تشمل العمل المشترك مع شركائها في التنمية ، في إطار أجهزة تنسيق المعونة القائمة ، مثل اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الأفرقة الاستشارية ، وكذلك في إطار الاتفاقات الحكومية الدولية للتعاون الاقتصادي . ويتعين الاتفاق بين الأطراف المعنية على الاختصاصات وسائر التفاصيل المتصلة بهذه الآليات التي يمكن أن تتخذ شكل لجان أو هيئات ثنائية مشتركة ، مع مراعاة العناصر التالية :

- ١٠ - النظر بشكل شامل وفي آن واحد في جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛
- ٢٠ - استعراض وتقييم عملية تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بين الأطراف من جانب الحكومات الوطنية وشركائها في التنمية على السواء في إطار برنامج العمل ؛
- ٣٠ - تنفيذ برنامج العمل في سياق الاحتياجات والسياسات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان الأفريقية .

الصعيد الإقليمي

٢٣ - لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بصورة متأسكة ومتوازنة ، يلزم إجراء متابعة منتظمة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي . وهذه العملية التي يمكن أن تيسر القيام بها الآليات القائمة على الصعيد الإقليمي ، سوف تساعد الحكومات الأفريقية في تقييم وتقديم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، على الصعيد دون الإقليمي وعلى صعيد القارة ، وفي اتخاذ الإجراءات المناسبة .

الصعيد العالمي

٢٤ - على الصعيد العالمي ، يتوخى القيام بالإجراءات التالية :

- (أ) استعراض وتقييم لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تضطلع بها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين التي ستعقد في عام ١٩٨٨ . ولهذا الغرض ، ستقوم الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والأربعين التي ستعقد في عام ١٩٨٧ ، بالنظر في الآليات التحضيرية التي قد يقتضي الأمر وجودها ، وإنشاء هذه الآليات ؛

(ب) يضطلع الأمين العام بتنسيق المساعدة والدعم من المؤسسات والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛

(ج) يقوم الأمين العام برصد عملية تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين والثالثة والأربعين .

(د) إنتاج الطاقة الريفية ، بما في ذلك تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ؛

(هـ) البحوث الزراعية ؛

(ح) تبادل بروتوكولات البذور والمساعدة في تكنولوجيا إنتاج البذور وفي إنتاج الأسمدة ومبيدات الآفات والمعدات الزراعية ؛

(ط) تنمية مزارع الدواجن ومصادر الأسماك وغير ذلك من المنتجات غير الزراعية ؛

(ي) تبادل المعلومات والخبرات بشأن السياسات والاستراتيجيات الزراعية المناسبة .

٢٠ - وبالإضافة إلى ما سبق ، ينبغي أن يركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الأولويات الإنمائية الأخرى ، مع الإشارة بشكل خاص إلى المجالات التالية المذكورة في برنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ :

(أ) تبادل المعلومات والتكنولوجيا ولقنات من أجل مكافحة الجفاف والتصحر وحماية البيئة ؛

(ب) تبادل المعلومات المتعلقة بإنتاج المعدات والمدخلات الأخرى للزراعة والصناعة ، والنقل والاتصالات ، والتعاون في هذا الإنتاج ؛

(ج) التعاون في تنمية الموارد البشرية ؛

(د) المشاركة الجماعية في تنفيذ مشاريع إنمائية ذاتية التمويل والتجدد والاستمرارية ؛

(هـ) توسيع التجارة .

ثالثاً

أجهزة المتابعة والتقييم

٢١ - يتطلب التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ عملية متابعة وتقييم وتنسيق مستمرة على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي . وسوف تسمح هذه العملية القائمة على الجهود المشتركة والتعاون بمتابعة وتقييم وتنسيق الإجراءات التي يتخذها كل من الحكومات الوطنية وجمعية المانحين الدولي . وتتمثل المبادئ العامة التي تشكل الأساس لإنشاء آية الية للمتابعة والتقييم فيما يلي :

(أ) الحق السيادي لكل حكومة في صياغة وتنفيذ برامجها وخططها الإنمائية ، وتحديد آليات المتابعة المناسبة لتنفيذ برنامج العمل ؛

(ب) ضرورة أن تكون هذه الآليات بسيطة وعملية ولا تنطوي على نفقات إضافية كبيرة ؛

(ج) ضرورة التأكيد ، إلى أبعد حد ممكن ، على الاستفادة من الآليات القائمة ؛

(د) ضرورة أن تعمل البلدان والمنظمات الدولية المانحة على زيادة تنسيق أنشطتها ومساعدتها مع البلدان المستفيدة .